جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الرابع من عام 2025

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانيًا : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري 13

رابعًا: التأجير التمويلي..... 18

خامسًا : نشاط التخصيم 20

سادسًا: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 25

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة 38

تاسعًا: أخبار الهيئة..... 40

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	أكتوبر – ديسمبر 2025	أكتوبر – ديسمبر 2024	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	175,163	146,604	19.48%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	61,211	32,312	89.44%
إجمالي قيمة الإصدارات	236,374	178,916	32.11%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة وتخفيض وتعديل رأس المال) بنسبة 19.48%، لتسجل حوالي 175.16 مليار جنيه في أكتوبر –ديسمبر 2025 مقارنة بنحو 146.60 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك الإرتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من أكتوبر –ديسمبر 2025 لتسجل 141.21 مليار جنيه مقارنة بنحو 100.59 مليار جنيه في الفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 89.4%، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى إصدار عدد 25 سندات توريق بقيمة 57.2 مليار جنيه في الفترة أكتوبر –ديسمبر 2025، مقارنة بإصدار عدد 24 بقيمة 31.9 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. كما شهدت سندات الشركات نمواً ملحوظًا حيث تم إصدار عدد 2 إصدار بقيمة 4 مليار جنيه في الفترة أكتوبر –ديسمبر 2025، مقارنة بعدد 1 إصدار بقيمة 450 مليون جنيه في نفس الفترة من العام السابق.

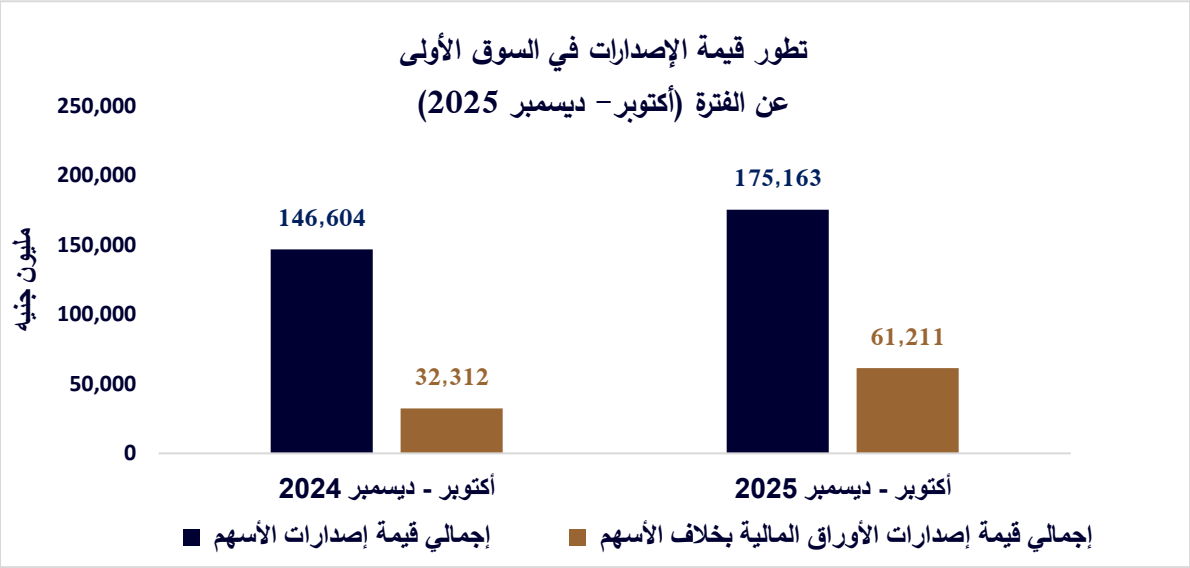

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق ديسمبر 2025	إغلاق ديسمبر 2024	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	41,829	29,740.58	40.65%
EWI EGX70	13,125	8,143.00	61.19%
EGX100 EWI	17,426	11,217.62	55.34%
مؤشر تميز	21,088	9,887.83	113.27%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع عن عامي 2025&2024)

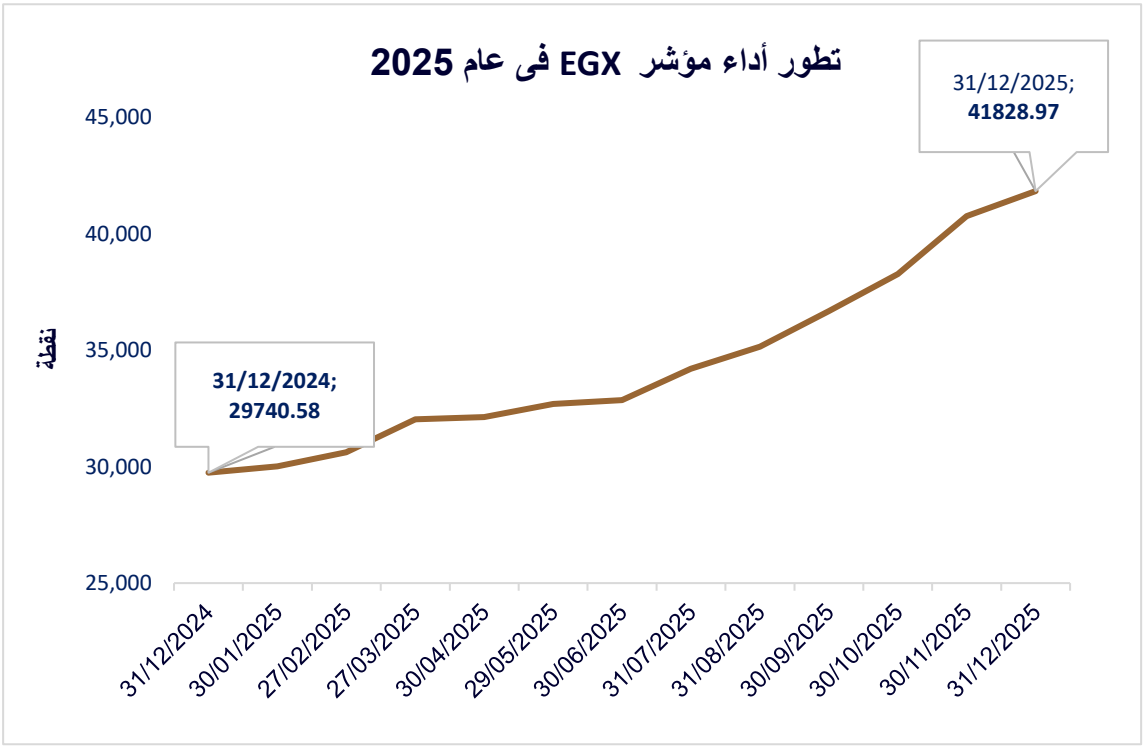

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر–ديسمبر 2025):

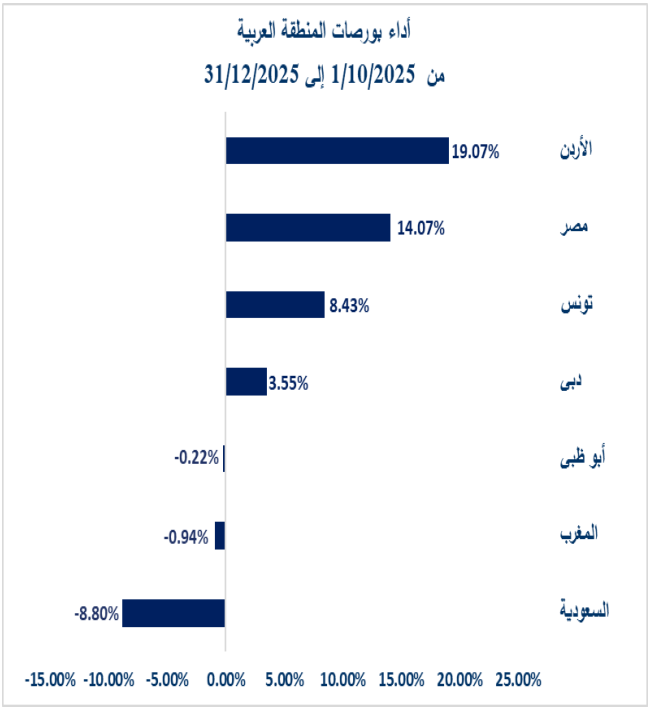

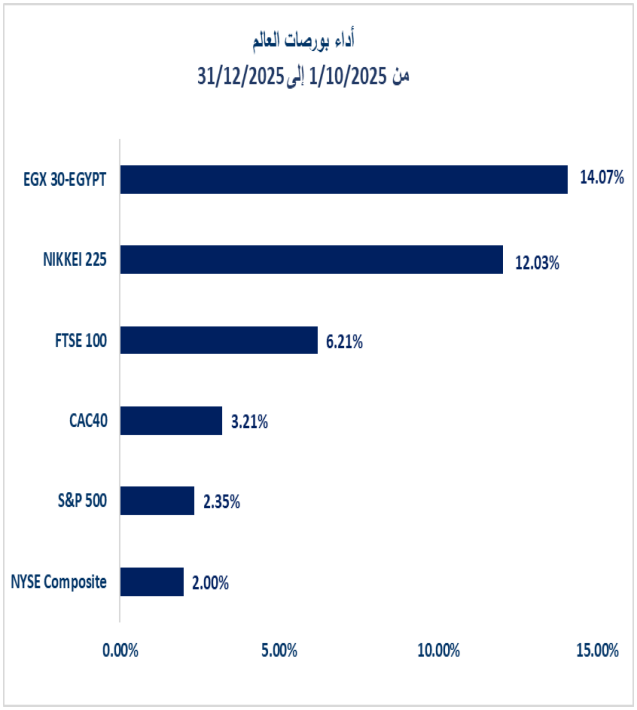

المؤشر	السوق
Amman SE General (AMGNRLX)	الأردن
Tadawul All Shares (TASI)	السعودية
ADX General (ADI)	أبو ظبي
DFM General (DFMGI)	دبي
TUNINDEX (TUNINDEX)	تونس
Moroccan All Shares (MASI)	المغرب
Bahrain All Shares (BAX)	البحرين
EGX 30	مصر
FTSE 100	المملكة المتحدة
CAC40	فرنسا
S&P 500	الولايات المتحدة
NIKKEI 225	اليابان
NYSE	نيويورك

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر –ديسمبر 2025:

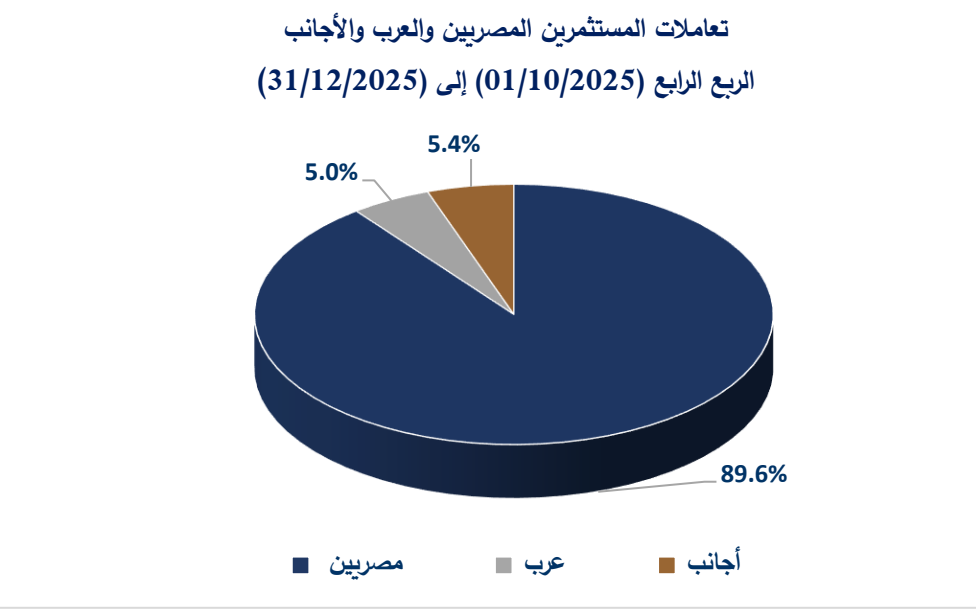

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الرابع من عام 2025 على النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 89.6% ثم الأجانب بنسبة 5.4% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 5.0%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــان	أكتوبر–ديسمبر 2025	أكتوبر–ديسمبر 2024	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	456,899	115,655	295.1%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	4,448,621	3,863,423	15.1%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	4,905,520	4,176,428	17.46%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	160,758	78,154	105.7%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2025 & 2024).

إرتفعت إجمالي قيمة التداول بنسبة 17.46% لتسجل 4,905.5 مليار جنيه في أكتوبر– ديسمبر 2025، مقارنة بنحو 4,176.4 مليار جنيه في ذات الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت قيمة التداول على السندات وأذون الخزانة لتسجل 4,448.6 مليار جنيه في أكتوبر– ديسمبر 2025 مقارنة بحوالي 3,863.4 مليار جنيه في نفس الفترة من

العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 15.1%. وتجدر الإشارة إلى انه بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر 2023 مما أسهم في تحقيق قيم غير مسبوقة لتداول أدوات الدخل الثابت الحكومية (متضمنة أذون الخزانة).

ج-رأس المال السوقي في نهاية الربع الرابع من عام 2025

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

رأس المال السوقى	إغلاق ديسمبر 2025	إغلاق ديسمبر 2024	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
الأسهم المقيدة	2998.9	2169.8	38.21%
أسهم EGX 30	1621.9	1400.1	15.84%
أسهم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة	3.0	3.0	0.00%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2025 & 2024).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 2998.9 مليار جنيه في نهاية الربع الرابع من عام 2025 وذلك بزيادة بلغت نحو 38.21% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 16.54%.

د-أعداد المكودين الجدد

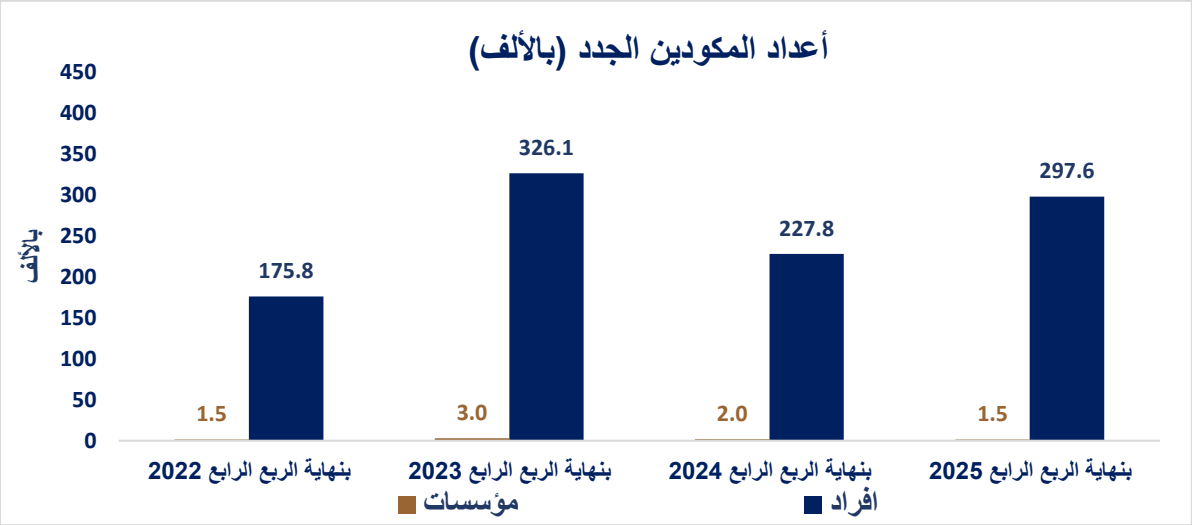

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 18136.2 مليار جنيه لعام 2025/2024 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

سجلت اعداد المكودين الجدد ارتفاع ملحوظ بنهاية ديسمبر عام 2025 ليسجل نحو 299 ألف مكود مقابل حوالي 230 ألف مكود بنهاية ديسمبر 2024. وجدير بالذكر أن أعداد المكودين الجدد ارتفعت من حوالي 25 ألف مكود خلال عام 2020 إلى 299 ألف مكود بنهاية عام 2025، بمعدل زيادة بلغ 1096%، وعلى الرغم من الانخفاض في 2024، إلا أن أعداد المكودين الجدد في عام 2024 هي الأعلى منذ عام 2020، باستثناء الارتفاع الملحوظ في أعداد المكودين عام 2023 والذي يرجع إلى التوقعات بتحرير سعر الصرف، ورغبة المستثمرين في الدخول في البورصة المصرية للتحوط والاستفادة من الأرباح المتوقعة. بالإضافة إلى إصدار القرارات التنفيذية المنظمة لقانون (5) لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي سمح بالتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في زيادة أعداد المستثمرين الجدد.

ثانيًا: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع الرابع من (يوليو – سبتمبر 2025):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر – ديسمبر 2025	أكتوبر – ديسمبر 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	19,362.1	14,420.9	34.3%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	14,374.6	11,292.8	27.3%
إجمالي	33,736.7	25,713.7	31.2%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	7,109.3	6,438.1	10.4%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	7,552.6	6,964.7	8.4%
إجمالي	14,661.9	13,402.8	9.4%

المصدر : الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

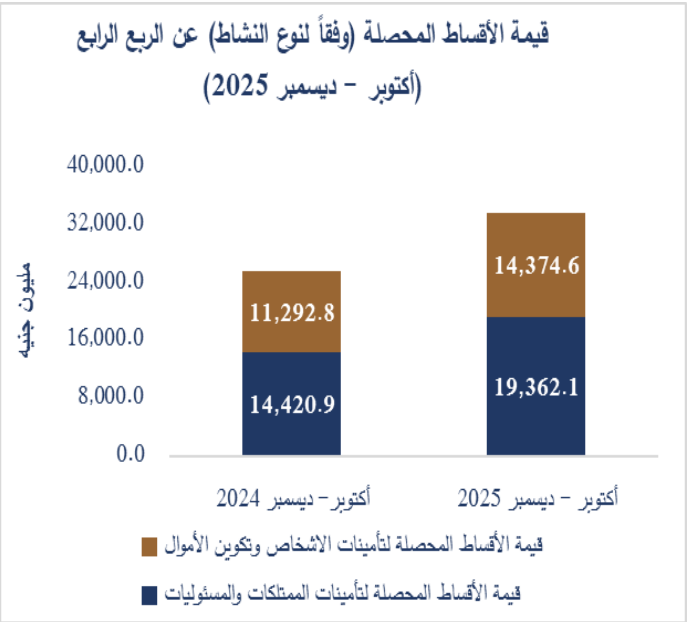

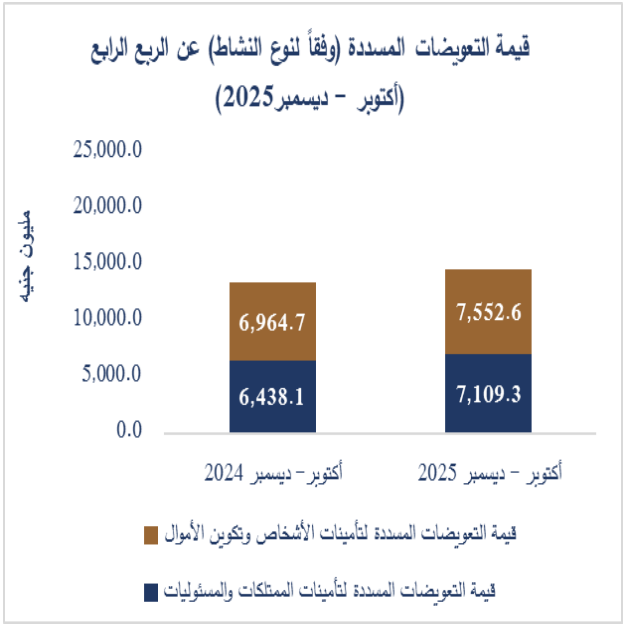

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 33.74 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة بـ 25.71 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 31.2 %، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 19.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2025 مقابل 14.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2024، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 14.37 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2025 مقابل 11.29 مليار جنيه خلال الربع االرابع من 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 14.66 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة بـ 13.40 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 9.4%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 7.1 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2025 مقابل 6.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 7.6 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2025 مقابل 6.9 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2024.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع الرابع من (أكتوبر – ديسمبر 2025):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر –ديسمبر 2025	أكتوبر – ديسمبر 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	23,080.2	21,560.5	7.0%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	10,656.4	4,153.0	156.6%
إجمالي	33,736.6	25,713.5	31.2%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	13,004.3	11,341.4	14.7%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,657.6	2,061.5	-19.6%
إجمالي	14,661.9	13,402.9	9.4%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

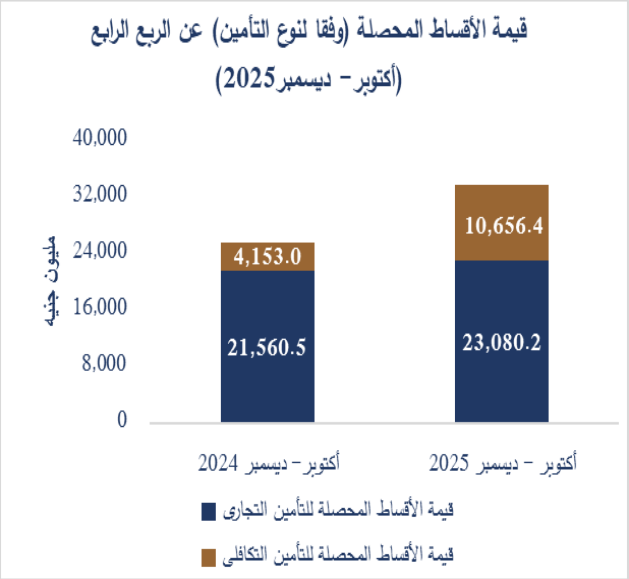

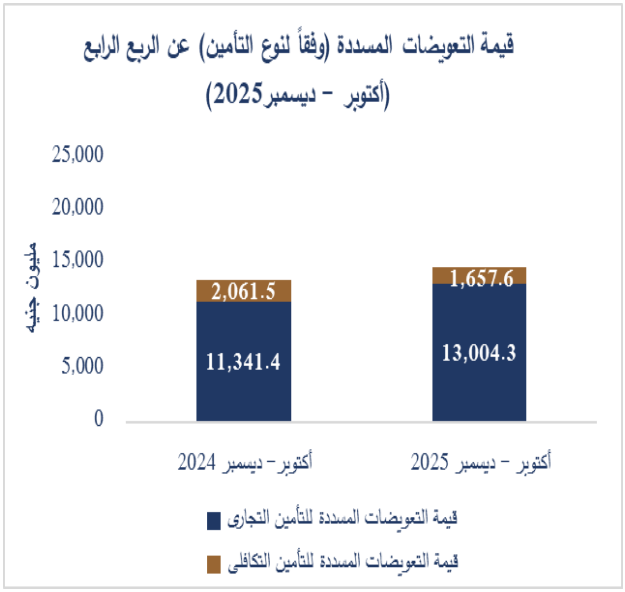

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 33.74 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة بـ 25.71 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 31.2%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى23.08 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة بـ 21.56 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع من عام 2025 إلى 10.66 مليار جنيه بالمقارنة بـ 4.15 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 14.66 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة بحوالي 13.40 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 9.4%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 13.00 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة بنحو 11.34 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024، بينما انخفضت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع عام 2025 إلى 1.66 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.06 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ- بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى ديسمبر 2025	حتى ديسمبر 2024
شركات التأمين	38	40
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب- بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى ديسمبر 2025	حتى ديسمبر 2024
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	15838	13932
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	28	32
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	299	303
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	8	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	328	364
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	47

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 9.1 مليار جنيه عن الربع الرابع (2025/9/1-2025/12/31) مقابل نحو 6.7 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 36.2%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 269 لسنة 2024 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة.

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2025:

جدول (3-1): عدد العملاء وقيمة التمويل (أكتوبر- ديسمبر 2025)

	عدد العملاء		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أكتوبر- ديسمبر 2025	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2025	أكتوبر- ديسمبر 2024	
الإجمالي	3929	2883	%36.28	13261	7715	%71.89

يتضح من الجدول زيادة عدد العملاء الجدد خلال الفترة من (2025/9/01-2025/12/31) بنسبة كبيرة تصل إلى% 36.28 بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2024، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 71.89% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق ويعود ذلك إلى دخول شركات جديدة للسوق بعد استيفاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. كما قامت بعض الشركات بتوريق التزاماتها مما منحها المزيد من السيولة لإعادة استثمار أموالها في شراء محافظ تمويل عقاري جديدة من المطورين العقاريين. كما ساهم قيام بعض المطورين العقاريين بتقديم عروض تقسيط مرنة بفترات سداد قد تصل إلى 13 عام بجذب شريحة كبيرة من العملاء خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد العملاء (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أكتوبر- ديسمبر 2025)

فئة المساحات م2	أكتوبر- ديسمبر 2025		أكتوبر- ديسمبر 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	842	21.43%	101	3.50%	733.66%
من 66-86 م2	309	7.86%	271	9.40%	14.02%
أكبر من 86 م2	2778	70.71%	2511	87.10%	10.63%
الإجمالي	3929	100%	2883	100%	36.28%

يتضح من الجدول السابق استحواذ العملاء حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 70.71% في الربع الرابع من عام 2025، كما استحوذ العملاء من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 87.10% في الربع الرابع من عام 2024.

عدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أكتوبر- ديسمبر 2025)

نوع الغرض	أكتوبر- ديسمبر 2025		أكتوبر- ديسمبر 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2835	72.16%	2819	97.78%	0.57%
أخرى	1094	27.84%	64	2.22%	1609.38%
الإجمالي	3929	100%	2883	100%	36.28%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أكتوبر- ديسمبر 2025)

نوع العميل	أكتوبر- ديسمبر 2025		أكتوبر- ديسمبر 2024		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	5715	43.10%	1823	23.63%	213.57%
عميل صندوق	0	0.00%	0	0.00%	-100.00%
محافظ مشتراه	7545	56.90%	5892	76.37%	28.06%
الإجمالي	13261	100%	7715	100%	71.89%

جدول (3– 5) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2025	في نهاية ديسمبر 2024	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	29	25	%16
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	11735.8	6442.4	%82.2

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 29 شركة بنهاية الربع الرابع لعام 2025، مقابل 25 شركة في نهاية الربع الرابع من عام 2024 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الرابع من عام 2025 نحو (180) خبير، بالمقارنة بعدد (268) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2024 بمعدل انخفاض بلغ 32.8% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –6) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية ديسمبر عام 2025

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2025	في نهاية ديسمبر 2024	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	180	268	%32.8-

رابعًا: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أكتوبر- ديسمبر 2025	أكتوبر- ديسمبر 2024	معدل التغير %
عدد العقود	615	487	%26.28
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	56,881.0	36,519.7	%55.75

شهدت الفترة (أكتوبر – ديسمبر) عام 2025 ارتفاع في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2024، حيث أرتفعت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 56.88 مليار جنيه مقارنةً بحوالي 36.52 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 55.75%، كما ارتفع عدد العقود إلى 615 عقدًا مقارنة بـ 487 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 26.28%.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

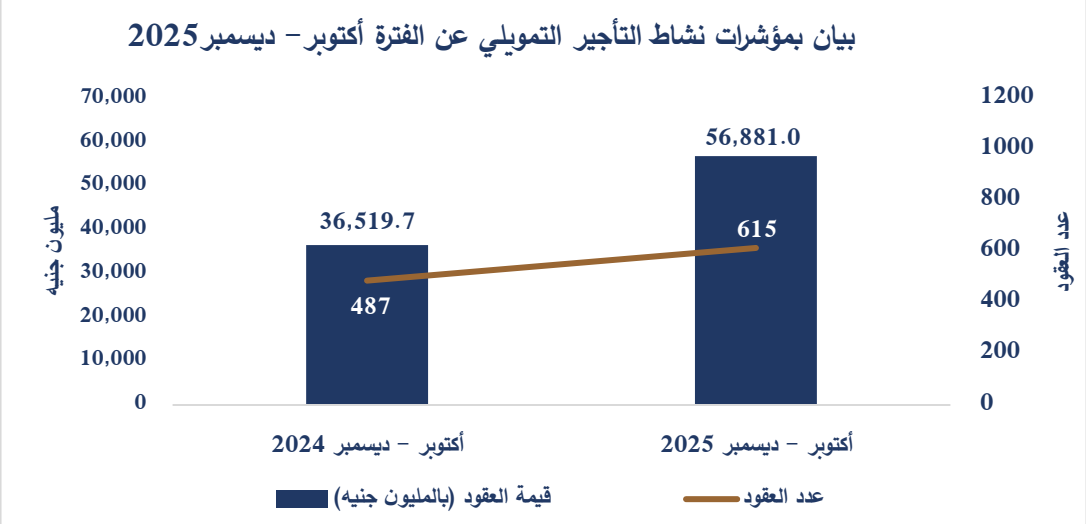

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أكتوبر – ديسمبر 2025		أكتوبر – ديسمبر 2024	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	47,456.2	83.4%	29,370.1	80.43%
2	سيارات نقل	3,322.2	5.8%	2,358.4	6.46%
3	سيارات ملاكي	1,841.3	3.2%	1,192.2	3.26%
4	خطوط انتاج	404.6	0.7%	1,303.6	3.57%
5	معدات ثقيلة	538.2	0.9%	318.8	0.87%
6	آلات ومعدات	3,059.9	5.4%	1,190.5	3.26%
7	بواخر	0.0	0.0%	180.5	0.49%
8	أجهزة مكتبية	14.1	0.0%	0.0	0.00%
9	أخرى	244.8	0.4%	604.3	1.65%
	الإجمالي	56,881.28	%100	36,518.50	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أكتوبر – ديسمبر) 2025 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 47.46 مليار جنيه وبنسبة 83.4% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 80.43% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات نقل باستحواذه على 5.8% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بحوالي 3.32 مليار جنيه، وحل في الترتيب الرابع نشاط آلات ومعدات بقيمة عقود بلغت نحو 3.06 مليار جنيه وبنسبة 5.4% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامسًا: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 56.04 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2025 بالمقارنة بنحو 35.76 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2024، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 56.7%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية ديسمبر 2025	في نهاية ديسمبر 2024	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	56,040.0	35,759.3	56.7%
الشركات المحيلة (العملاء)	943	730	29.2%

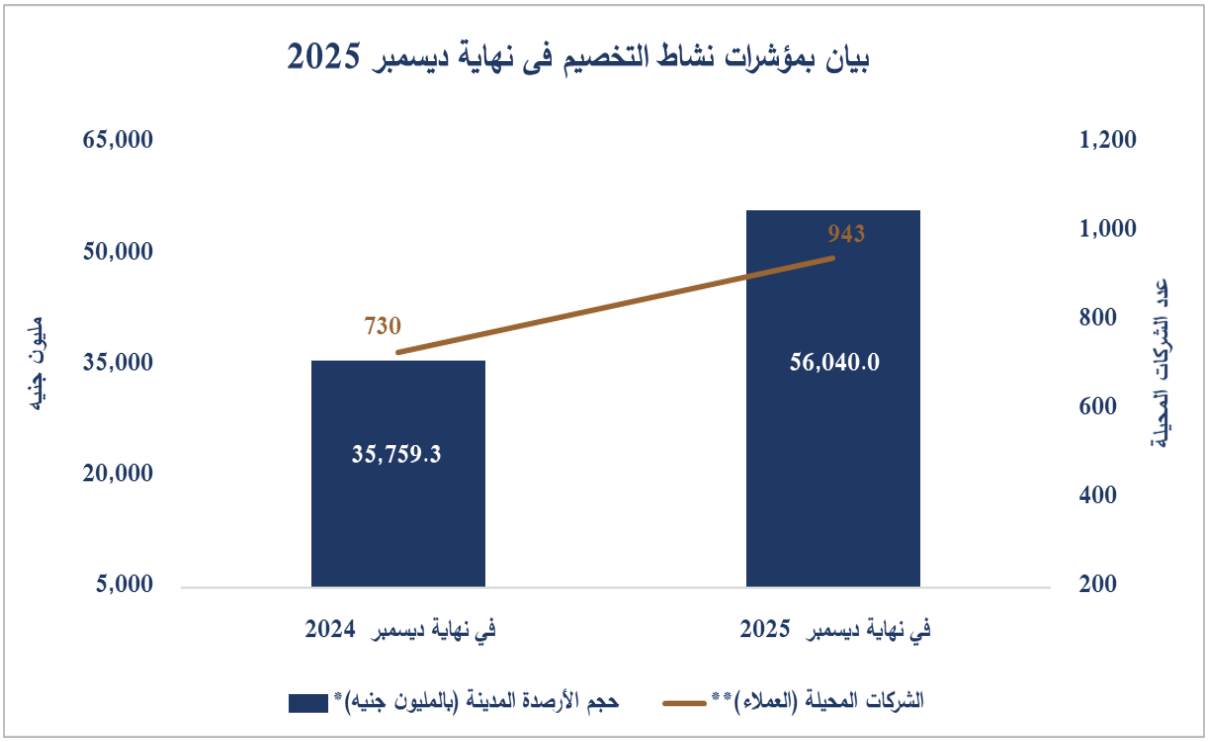

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	أكتوبر - ديسمبر 2025	أكتوبر - ديسمبر 2024	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	40,325.50	26,573.6	51.8%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	21,577.0	17,568.0	22.8%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	18,748.5	9,005.7	108.2%

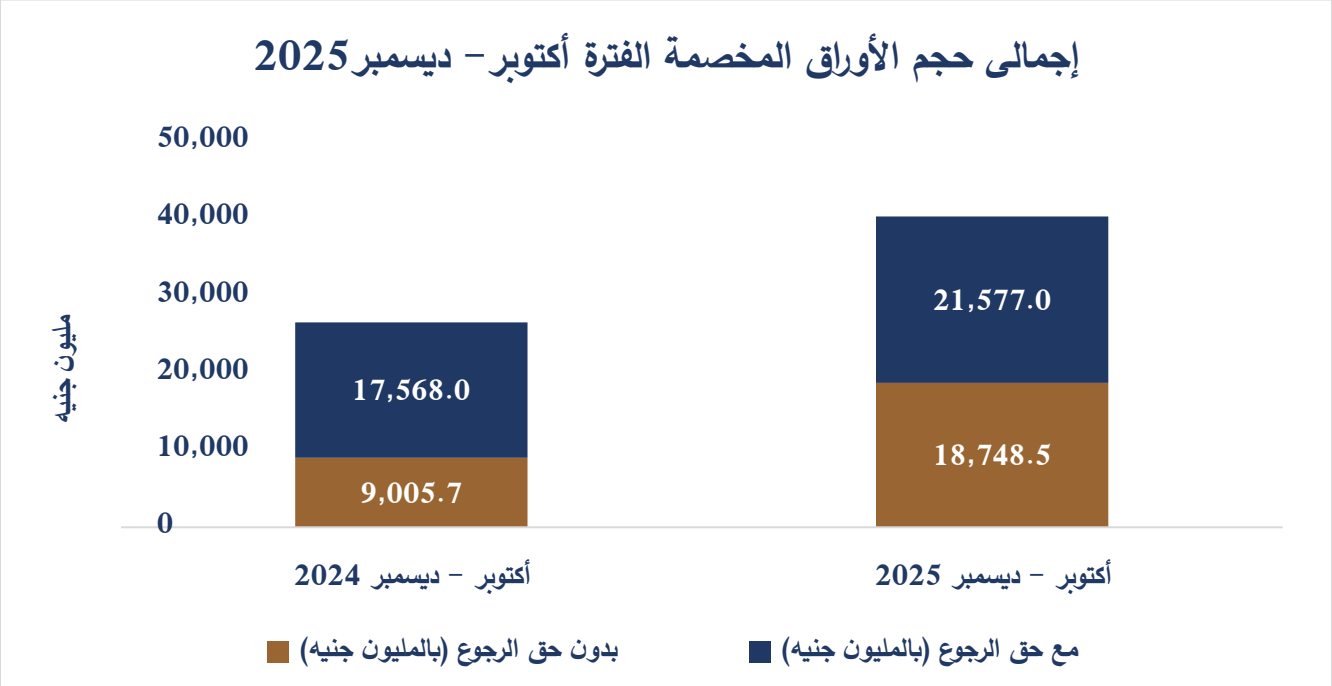

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2025	في نهاية ديسمبر 2024
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	41	40

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي، ويستفيد به كذلك الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2025	أكتوبر -ديسمبر 2024	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	3,945.6	1,265.0	211.9%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	30,100.8	19,404.7	55.1%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 3,945.6 ألف عميل خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) 2025 مقارنة بنحو 1,265.0 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 211.9%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 30.1 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بـ 19.4 مليار جنيه في الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 55.1%.

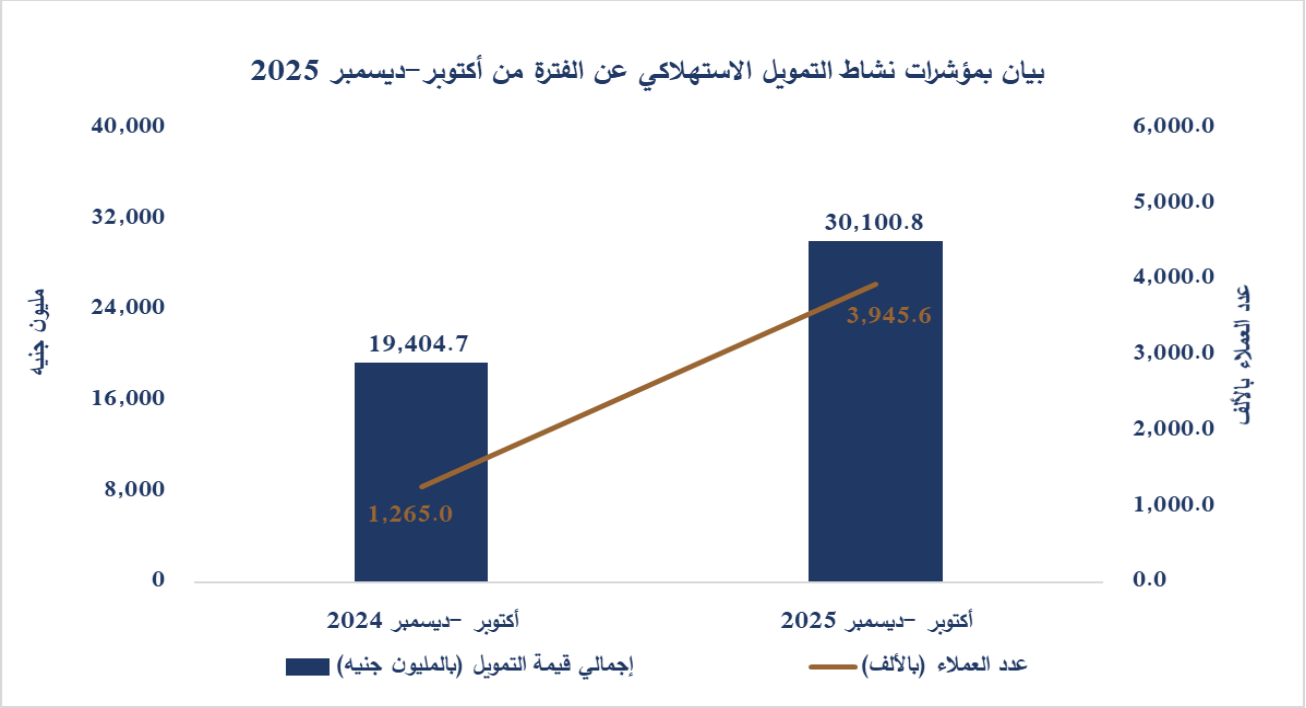

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

جدول (6–2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	أكتوبر – ديسمبر 2025	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	الالكترونيات والأجهزة الكهربائية	7,431.0	24.7%
2	شراء سيارات ومركبات	5,741	19.1%
3	سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل	3,458.6	11.5%
4	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	3,078.7	10.2%
5	هواتف محمولة	1,811.0	6.0%
6	الملابس والاحذية والشنط والساعات والنظارات والاكسسوارات	1,059.9	3.5%
7	الأثاث وتجهيزات المنازل	858.2	2.9%
8	اشتراكات النوادي	602.4	2.0%
9	أخرى	6,059.6	20.1%
	الإجمالي	30,100.8	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أكتوبر–ديسمبر) 2025 شهدت استحواذ الإليكترونيات والأجهزة الكهربائية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 7.43 مليار جنيه وبنسبة 24.7% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب سيارات ومركبات بنسبة 19.1% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 5.74 مليار جنيه، ثم في الترتيب الثالث سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل بقيمة تمويل بلغت نحو 3.5 مليار جنيه وبنسبة 11.5% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

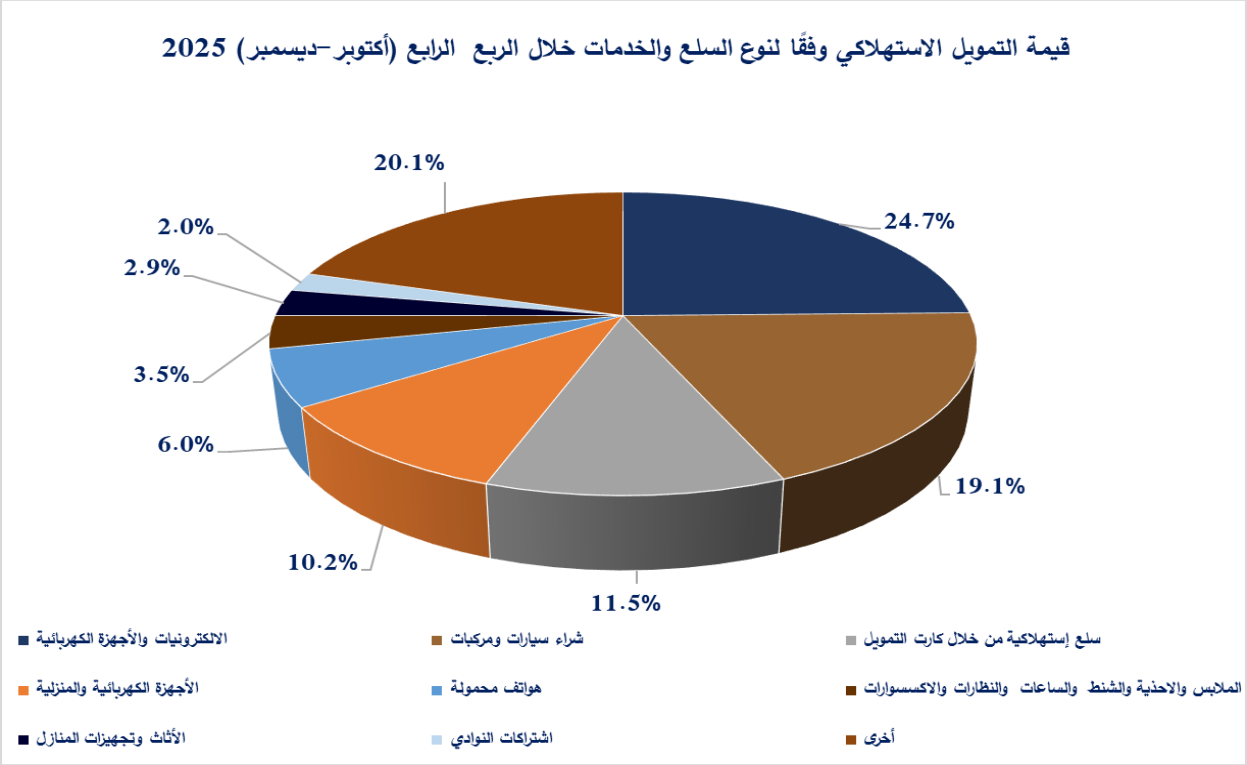

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الرابع 2025:

النشاط	في نهاية الربع الرابع 2025		في نهاية الربع الرابع 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,581.3	73,026.6	3,712.7	63,266.4
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	16.5	25,287.3	11.0	15,790.1
الإجمالى	3,597.8	98,313.9	3,723.8	79,056.5

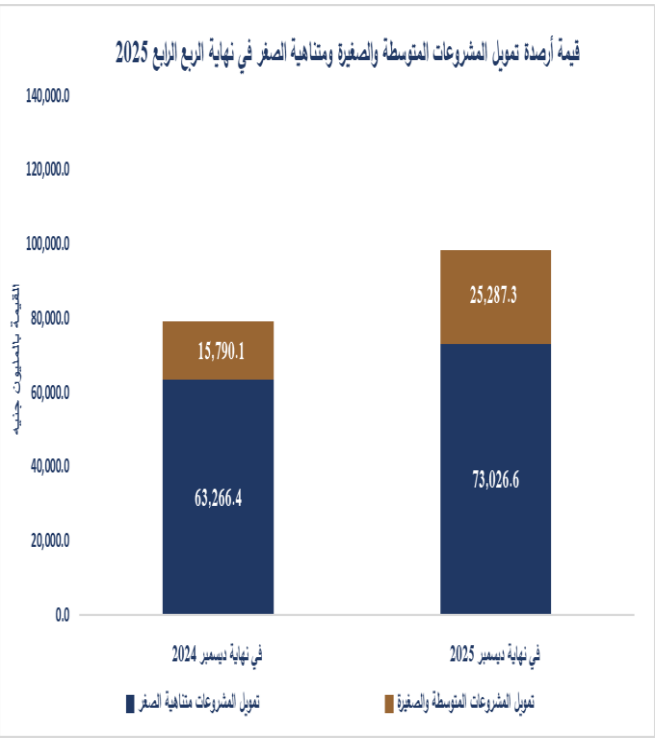

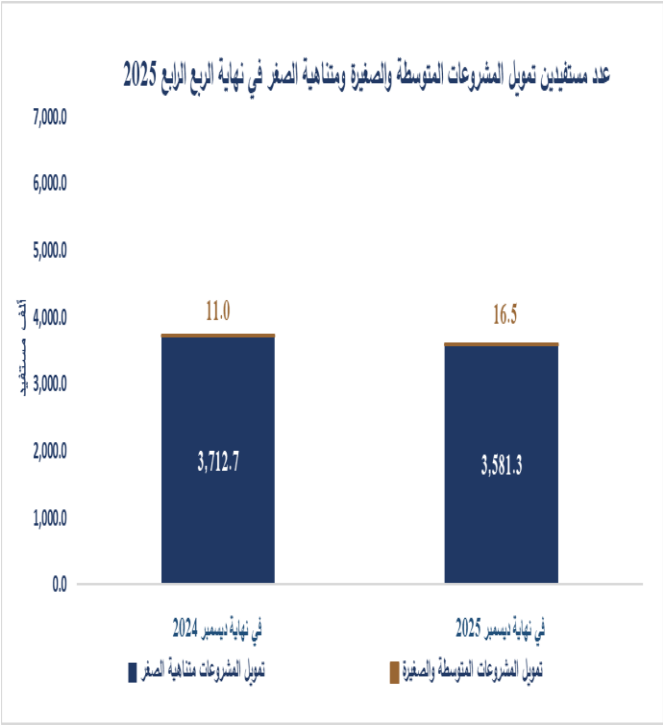

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (8-1) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الرابع 2025:

النشاط	في نهاية الربع الرابع 2025		في نهاية الربع الرابع 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	753.6	24,670.7	837.3	22,445.4
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	2.6	5,265.9	2.4	5,623.9
الإجمالى	756.2	29,936.5	839.7	28,069.3

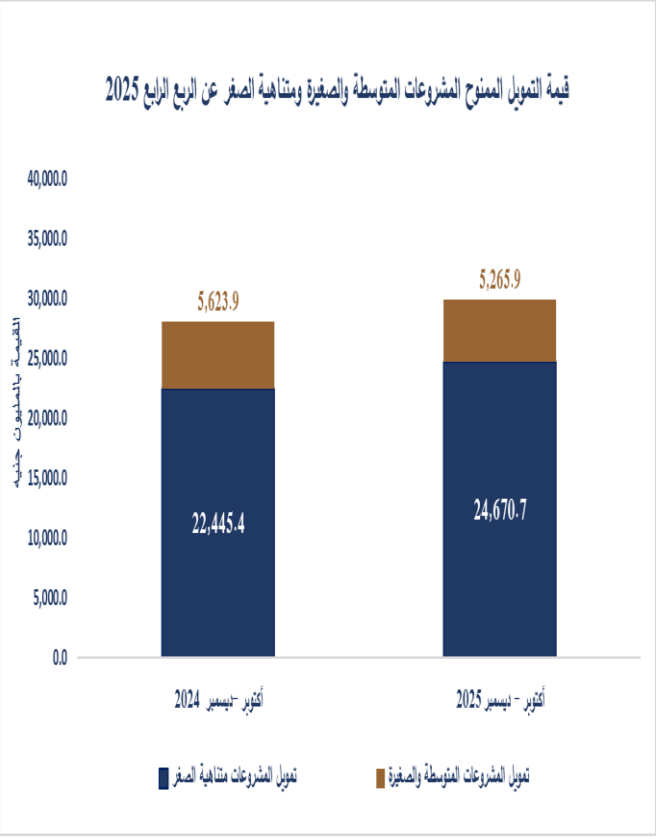

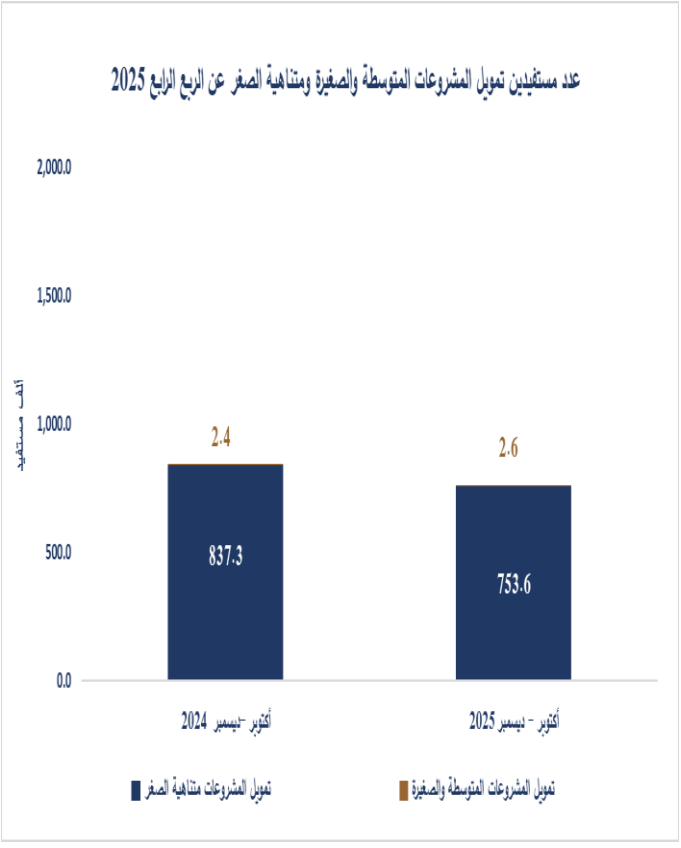

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

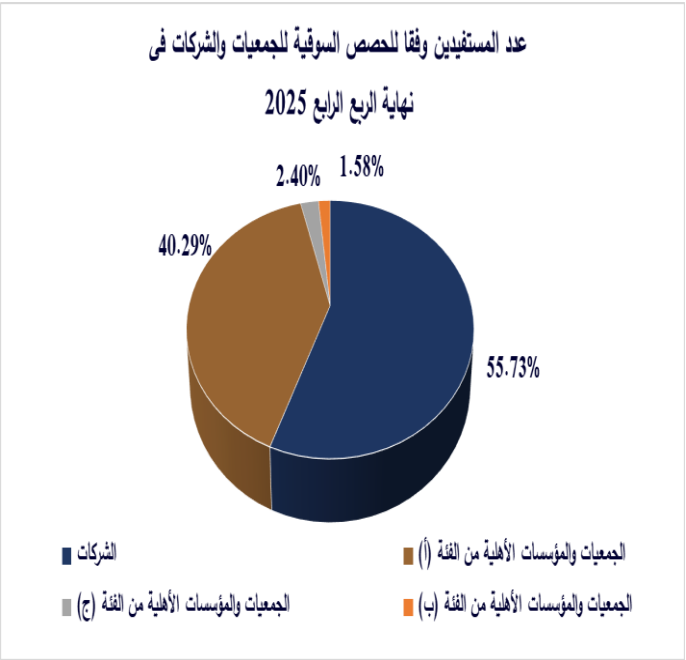

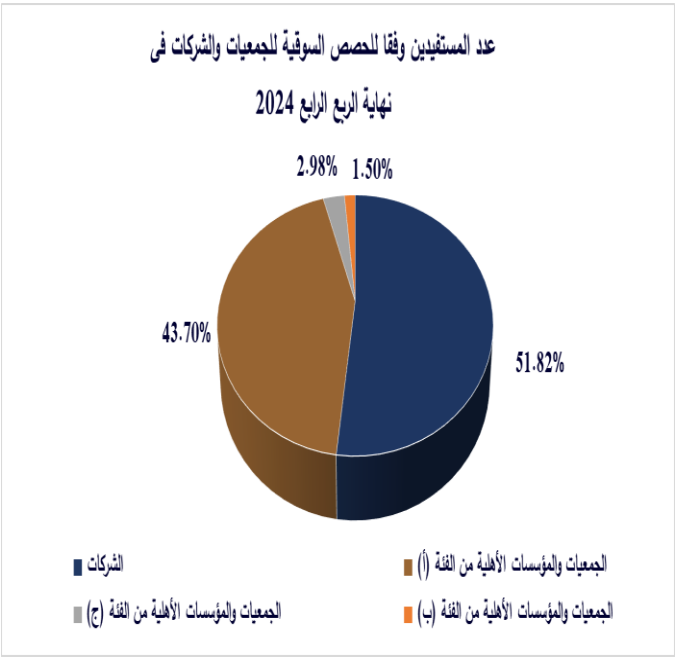

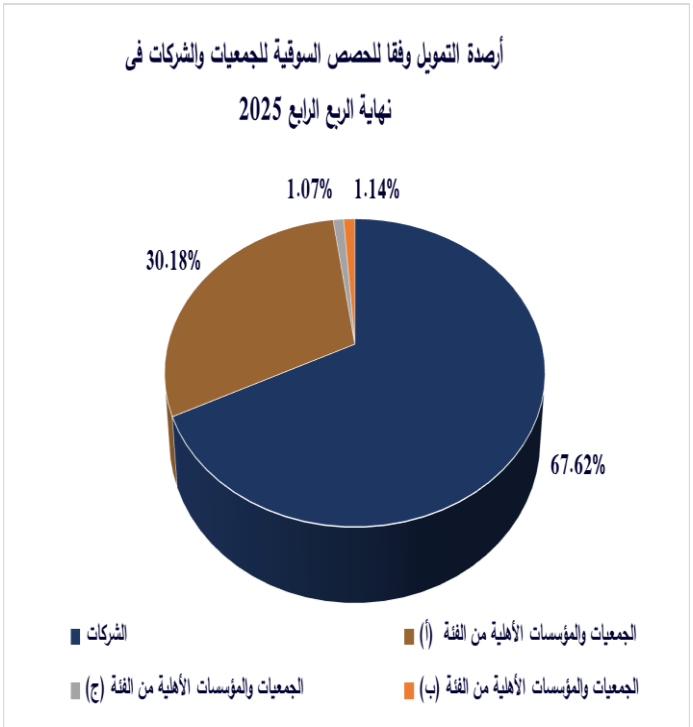

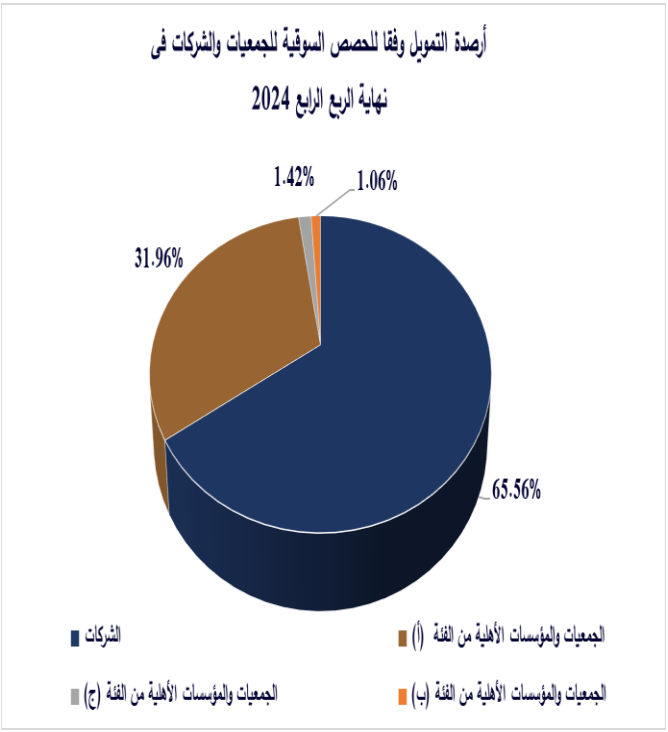

شـهد نهاية الربع الرابع من عام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 24.4% حيث بلغت نحو 98.3 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 79.1 مليار جنيه.

كما انخفضـت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 3.4% حيث بلغ العدد حوالي 3.6 مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع من عام 2025، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024 والذي كان فيه عدد المســـتفيدين نحو 3.7 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 49.4 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 2.0 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 41.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.92 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 67.62%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 55.73%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 22.0 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.41.5 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 20.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 30.18%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 40.29%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الرابع من حيث أعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 831.0

مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 56.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 672.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 55.8 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الثالث بنسبة 1.14%، والمركز الرابع أعداد المستفيدين بنسبة 1.58%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الثالث من حيث أعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 780.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 86.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2024، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 899.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 110.6 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الرابع بنسبة 1.07%، والمركز الثالث أعداد المستفيدين بنسبة 2.40%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

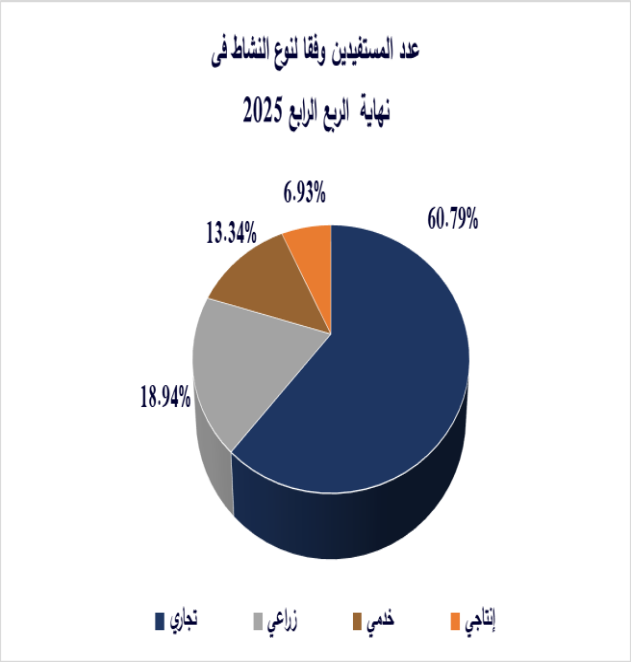

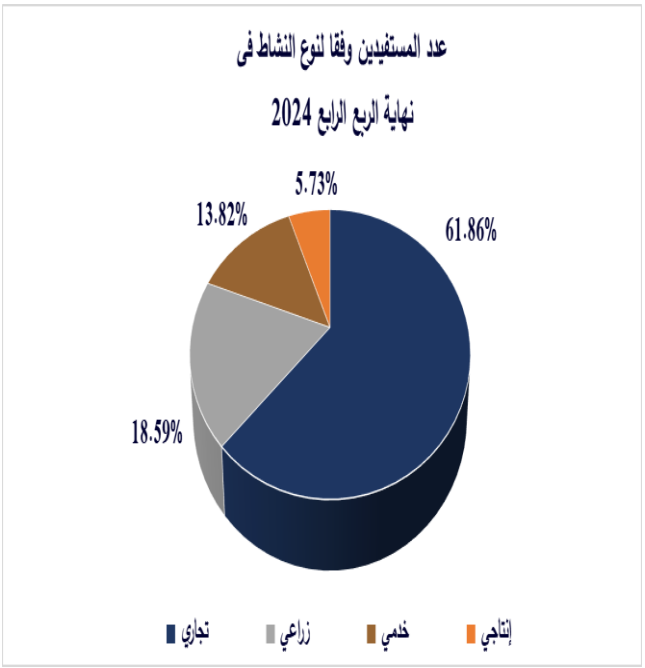

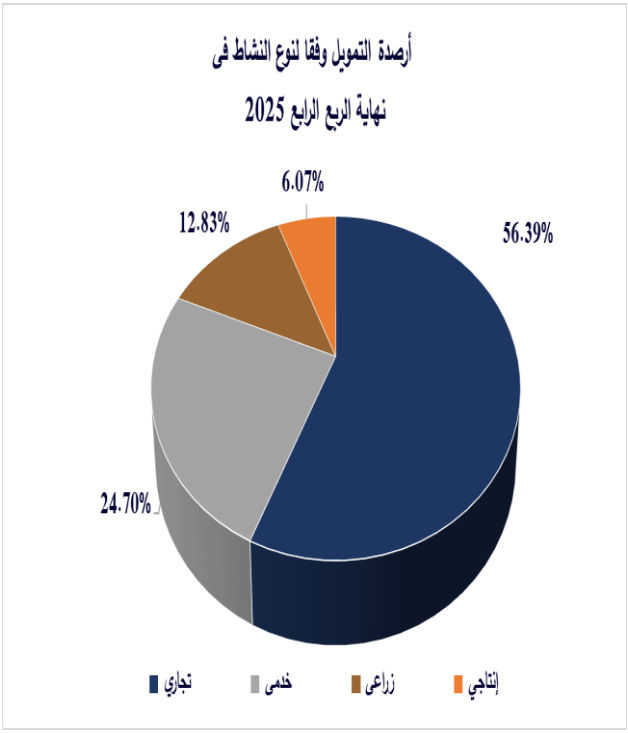

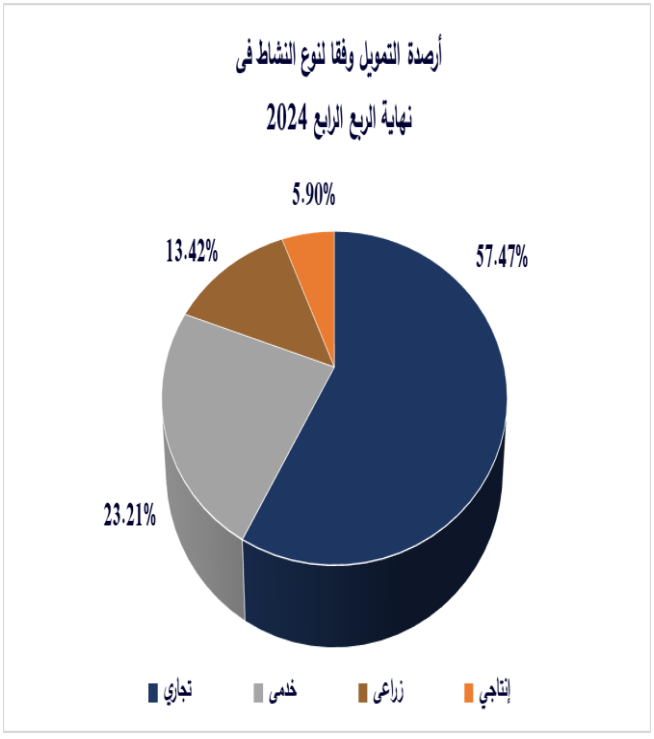

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2024 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 41.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.2 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الرابع عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 36.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 56.39%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 60.79%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثانى في نهاية الربع الرابع عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الثالث من حيث عدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 18.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 477.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 14.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 513.3 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثانى بنسبة 24.70%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.34%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع عام 2025 من حيث أرصدة التمويل والترتيب الثالث من حيث عدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 9.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 678.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 690.1 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثالث بنسبة 12.83 %، والمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 18.94%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 248.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 212.8 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة6.07%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.93%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

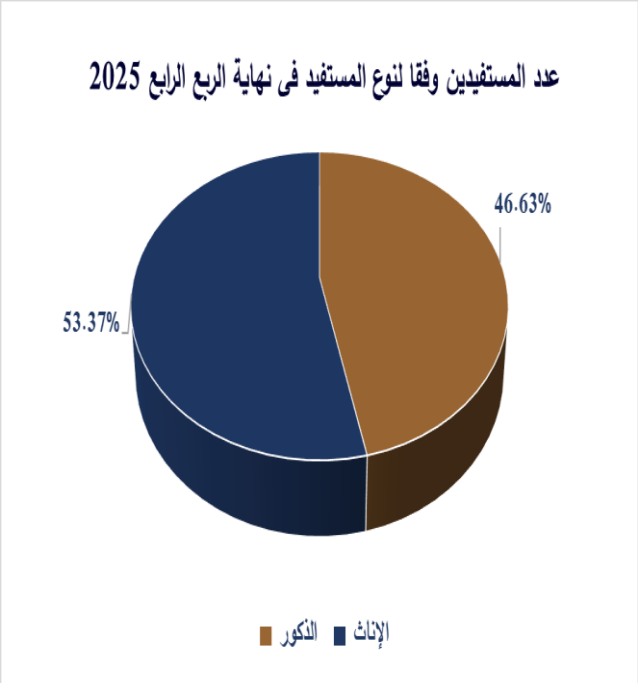

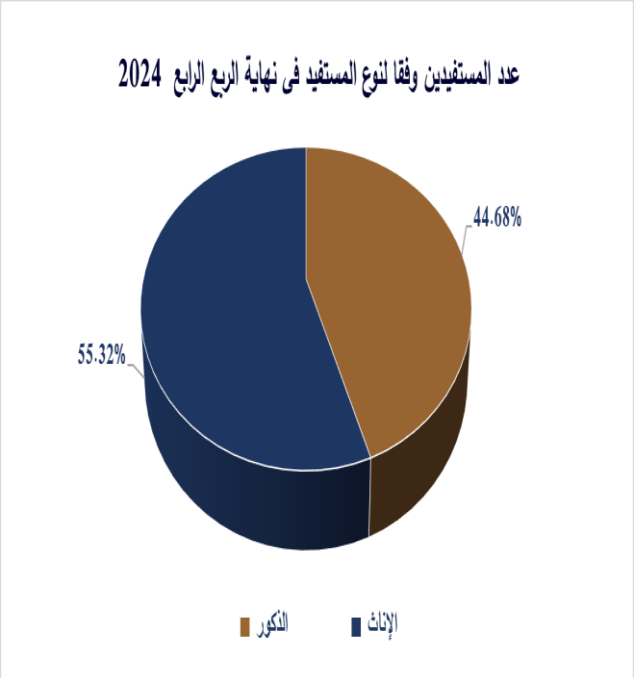

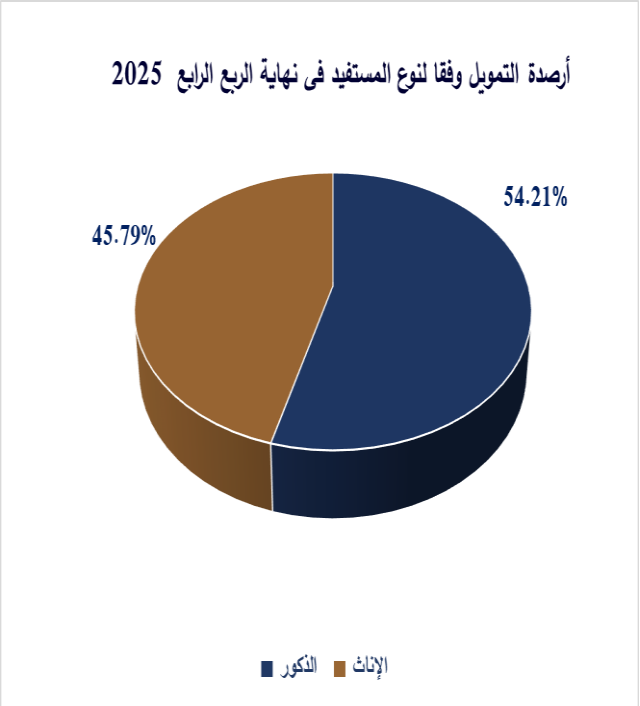

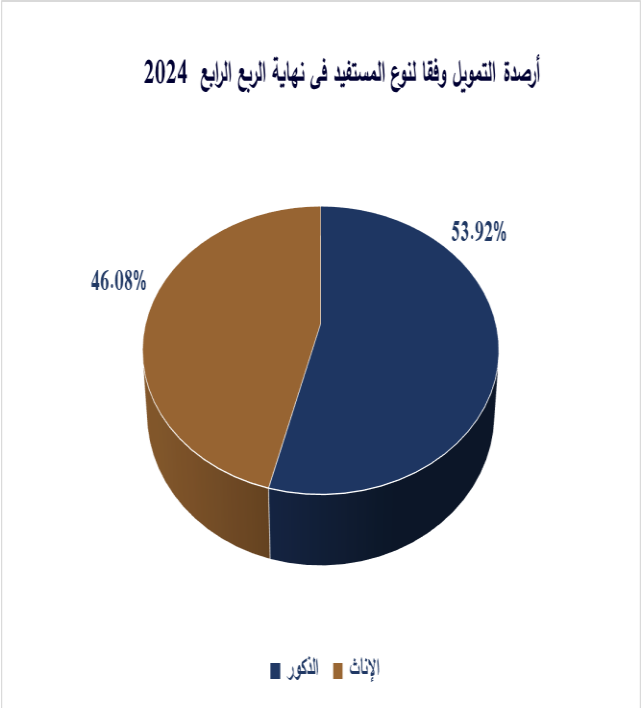

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية عام 2025 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية عام 2024 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2025 نحو 39.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.67 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 34.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.66 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع2025 المركز الأول بنسبة 54.21%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 46.63%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع عام 2025 نحو 33.4 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.9 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 29.2 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع2025 المركز الثاني بنسبة 45.79 %، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 53.37%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

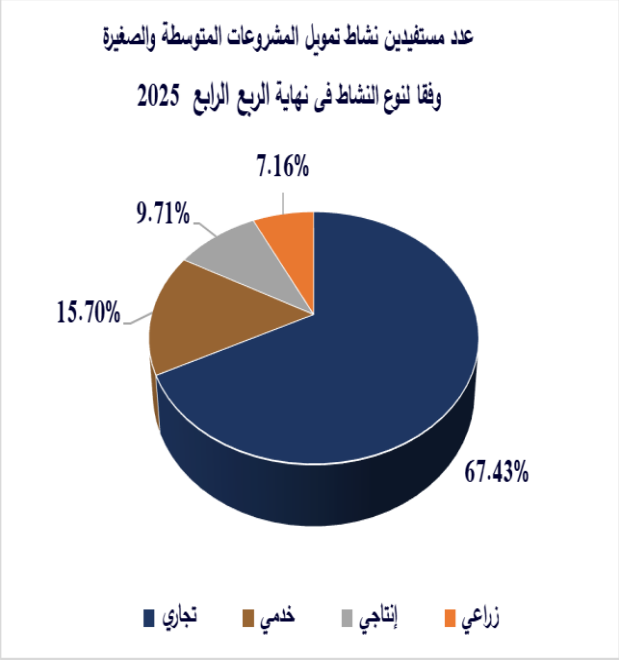

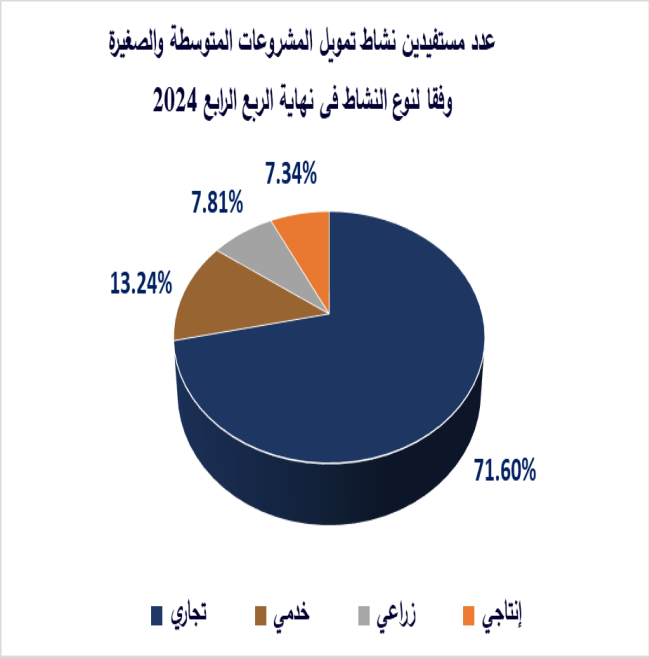

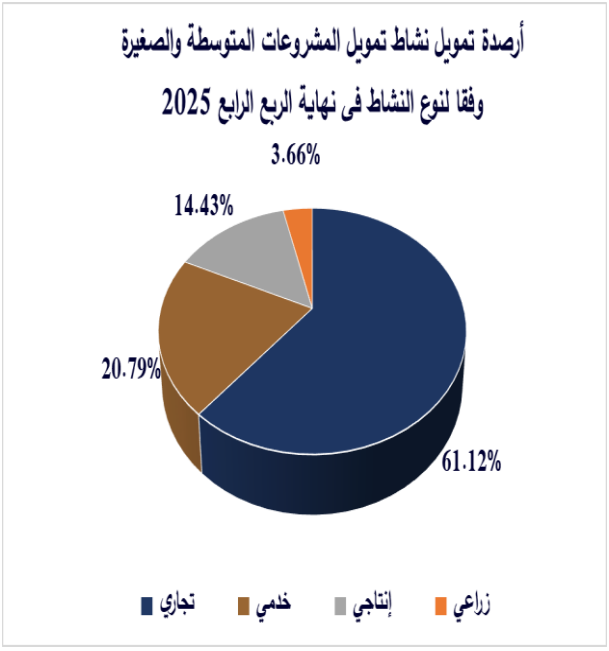

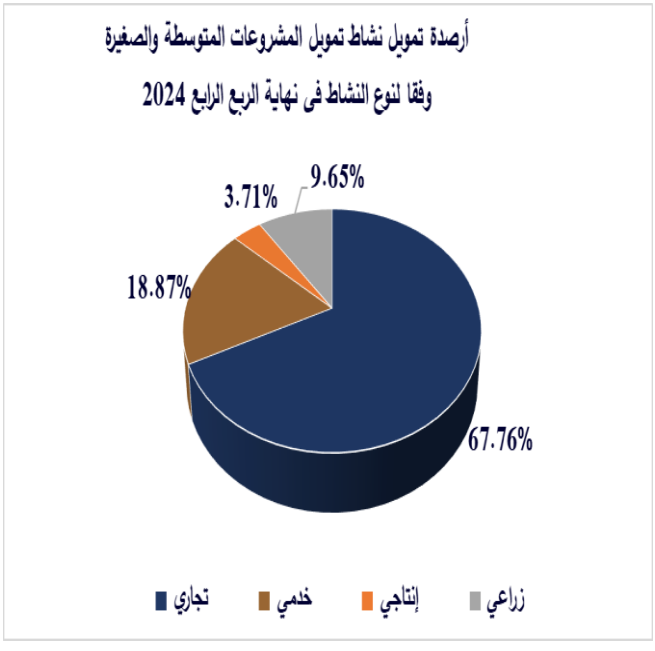

شهد نهاية عام 2025 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 60.2% حيث بلغت نحو 25.29 مليار جنيه، مقارنة بـ 15.79 مليار جنيه بنهاية عام 2024. كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 49.5% حيث بلغ العدد حوالي 16.49 ألف مستفيد في نهاية عام 2025، مقارنة بحوالي 11.03 ألف مستفيد بنهاية عام 2024.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 15.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 11.1 ألف مستفيد مقارنة بنهاية عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10.7مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 7.9 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 61.12%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 67.43%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 5.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.6 ألف مستفيد مقارنة بنهاية عام 2024 والذي بلغت قيمة أرصدة التمويل 3.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 20.79%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 15.70%.

النشاط الإنتاجي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية عام 2025 من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.6 ألف مستفيد مقارنة بنهاية عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.86 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 14.43%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 9.71%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية عام 2025 من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 925.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.2 ألف مستفيد مقارنة بنهاية عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 586.34 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.81 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 3.66%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.16%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار– عدد (517) في نهاية الربع الرابع من عام 2025.

جدول (7-3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الرابع من عام 2025

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	995	1,018
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	33	86	119
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	439	73	512
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	2,715	2,737
الإجمالي	517	3,869	4,386

جدول (7-4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الرابع من عام 2025

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	12	118	130
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	13	132	145

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية ديسمبر 2025:

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2025	في نهاية ديسمبر 2024	معدل التغير %
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	248	202	%22.8
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	4,279	3,064	%39.7

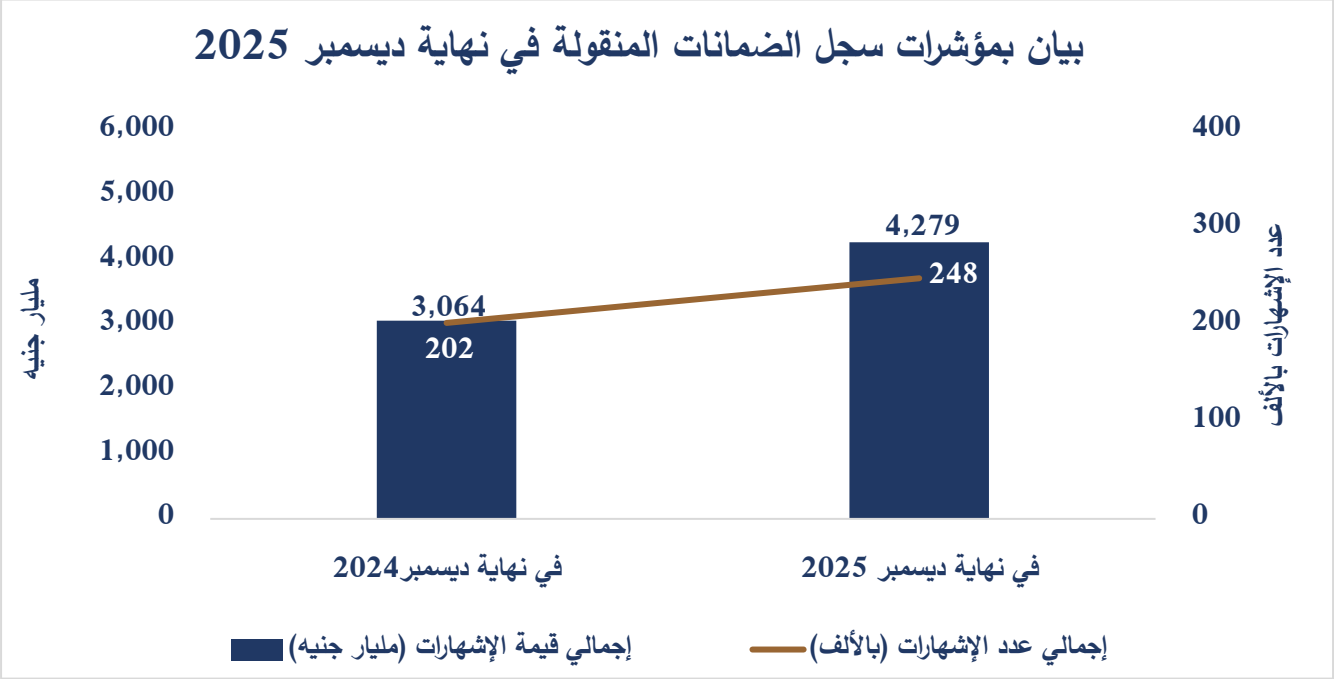

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 4.28 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 248 ألف إشهار في نهاية ديسمبر 2025، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.06 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 202 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 39.7% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر ديسمبر 2025

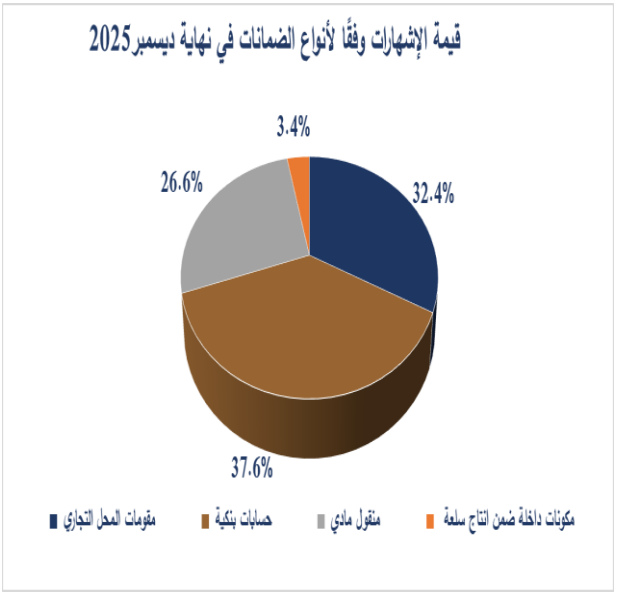

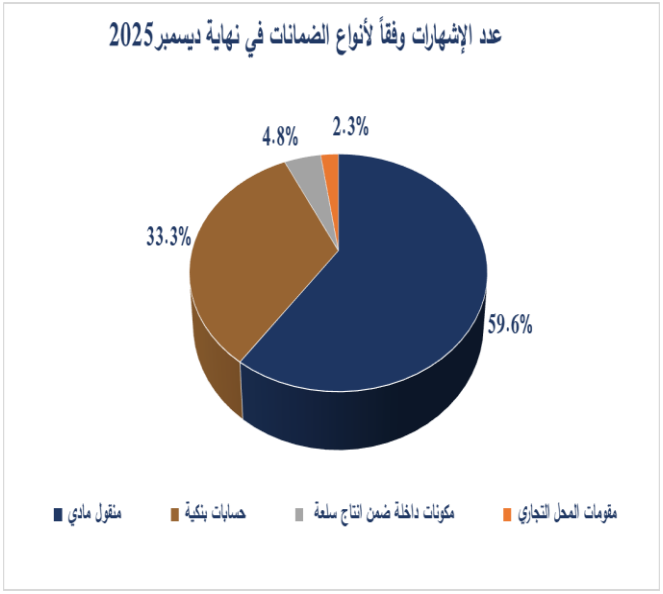

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر ديسمبر 2025

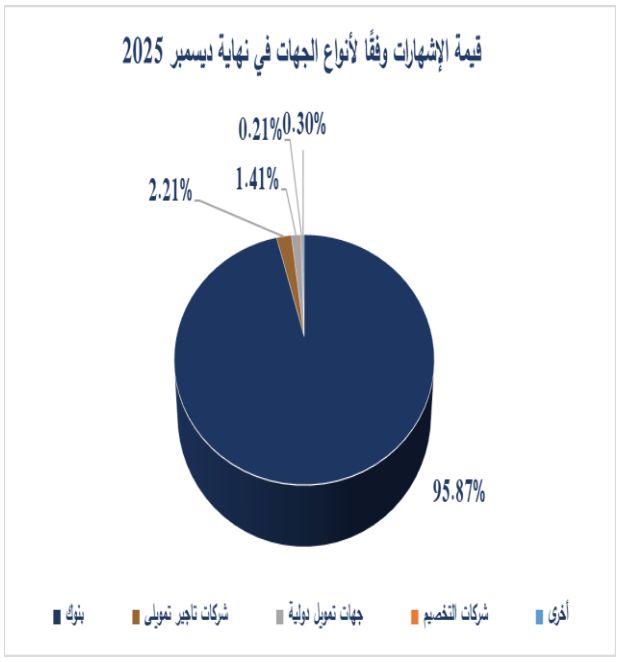

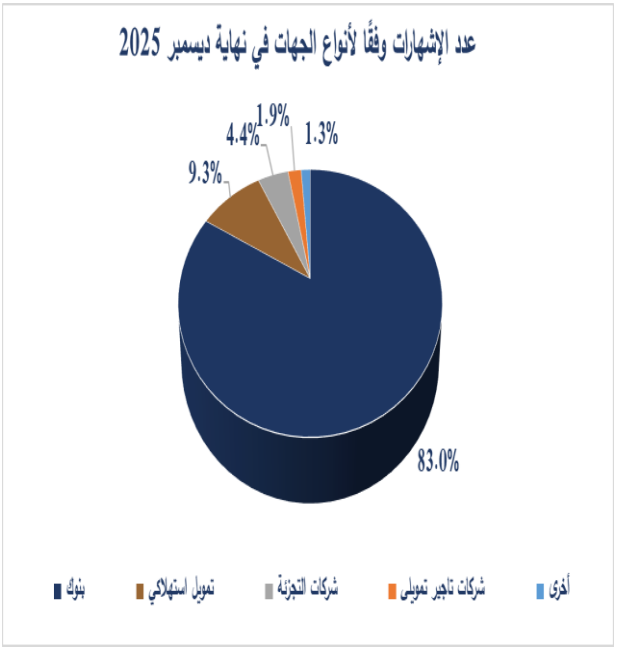

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الرابع من 2025:

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط مباشرة نشاط الوساطة في التأمين رقمياً**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (198) لسنة 2025 بشأن الضوابط الخاصة بمباشرة شركات الوساطة في التأمين لأعمالها رقمياً، حيث ألزم القرار الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الوساطة في التأمين، والراغبة في مباشرة أعمالها رقمياً، باستيفاء عدد من المتطلبات، هي أن يكون لديها ترخيص ساري من الهيئة، بمزاولة النشاط رقمياً، وتقديم خطة عمل معتمدة من مجلس الإدارة، وتحديد المنتجات والخدمات الرقمية المزمع تقديمها، مع الالتزام بمتطلبات الخدمات الرقمية والأمن السيبراني وفق قراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (139) و(140) لسنة 2023، وتقديم عرض حي للمنصة الرقمية متضمناً نتائج اختبارات الاختراق والثغرات للهيئة.

- **الرقابة المالية تصدر قرارًا بتنظيم إصدار وتوزيع وثائق التأمين رقميًا**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (199) لسنة 2025 استحداثًا تشريعيًا متطورًا، أجاز القرار، إصدار وثائق التأمين رقميًا من خلال شبكات نظم معلومات شركات التأمين، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، شريطة الالتزام بالأساليب التكنولوجية المعتمدة بقرارات مجلس إدارة الهيئة رقم 139 و140 و141 لسنة 2023 الخاصة بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية، والهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي، وسجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية، وأن يكون إصدار الوثائق مبنيًا على العقود الرقمية والتأكد من ربط قواعد بيانات الشركات بقواعد بيانات الهيئة. ويتيح القرار للمؤمَّن له طباعة الوثيقة مباشرة وتسويقها عبر القنوات المعتمدة، مما يوفر مرونة أكبر للعملاء ويسهل انتشار المنتجات التأمينية.

- **صدور ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المُخاطر**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (194) لسنة 2025، بشأن ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المُخاطر، لأول مرة. وقد نص القرار على تعريف المنصة الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المُخاطر، بأنها نموذج عمل رقمي قائم على استخدام التكنولوجيا في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية، ويسمح بالاكتتاب في وثائق صناديق الملكية الخاصة والتي يجوز لها أن تزاول نشاط رأس المال المُخاطر أو استردادها، وعرض البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه التعاملات.

- **رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية يشارك في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بواشنطن ويجري لقاءات ثنائية مع قادة المال والأعمال العالميين**

تأتي هذه المشاركة في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على التواجد الفاعل في أهم المحافل الاقتصادية الدولية، ومواكبة التطورات المالية والتنظيمية العالمية، بما يسهم في تعزيز مكانة القطاع المالي غير المصرفي المصري على الساحة الدولية، ودعم جهود الدولة في رفع كفاءة الأسواق وتعزيز جاذبيتها للاستثمار.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يستعرض جهود تطوير القطاع المالي غير المصرفي خلال لقاءات مع ممثلي ببنكي ستاندرد جروب وسيتي بنك ضمن مشاركته في اجتماع مجموعة البنك الدولي والصندوق**

شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في حوارات مفتوحة نظمها بنكا ستاندرد جروب وسيتي بنك مع مجموعة من كبار المستثمرين الدوليين ومديري الأصول وممثلي مؤسسات التمويل العالمية، وذلك على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين بالعاصمة الأمريكية واشنطن، وذلك لاستعراض تطورات السياسات التنظيمية والرقابية خاصة في ظل تنفيذ مصر برنامج شامل لإصلاح الاقتصاد على المستوى المالي والنقدي والهيكلي وكذلك القطاع المالي غير المصرفي.

- **قيادات الرقابة المالية والبورصة يفتتحون جلسة تداول البورصة احتفالًا بأسبوع المستثمر العالمي 2025**

شاركت قيادات الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، صباح اليوم، في افتتاح جلسة تداول البورصة المصرية، وذلك في إطار فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2025(World Investor Week) . تُعد فعاليات أسبوع المستثمر العالمي (World Investor Week) هي الفعالية الدورية السنوية التي أطلقتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية(IOSCO) ، التي يشغل الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة، منصب نائب رئيسها، منذ عام 2017 لتوحيد الجهود الدولية في مجال التوعية والثقافة المالية، وحماية المستثمرين، وتعزيز النزاهة والشفافية في الأسواق المالية.

- **الرقابة المالية تمد وقف تلقي طلبات التأسيس لنشاطي التمويل الاستهلاكي ومتناهي الصغر بالطرق التقليدية لمدة عام**

مدّت الهيئة العامة للرقابة المالية فترة إيقاف قبول طلبات التأسيس والموافقات المبدئية على تأسيس الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة لمزاولة نشاطي تمويل المشروعات متناهية الصغر أو التمويل الاستهلاكي بالطرق التقليدية، كما قررت وقف قبول طلبات الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك لمدة عام قابل للتجديد، وفقاً للقرار رقم 237 لسنة 2025.

- **الرقابة المالية تلزم أمناء الحفظ بالتأكد من وجود حسابات بنكية لدى عملائها للتعامل في الأوراق المالية**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم 226 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القرار رقم 61 لسنة 2017 بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، حيث ألزم مجلس إدارة الهيئة الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط أمناء الحفظ بالتأكد من أن عملاءها لديهم حسابات بنكية بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري عند فتح حساب للتعامل في الأوراق المالية بيعًا وشراءً، على أن يتم إخطار شركة الإيداع والقيد المركزي ببيانات تلك الحسابات.

- **الرقابة المالية تلزم الشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتعزيز بنيتها التكنولوجية والأمن السيبراني لديها**

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم 227 لسنة 2025 بشأن إلزام الشركات والجهات التي تزاول الأنشطة المالية غير المصرفية بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وتعزيز الأمن السيبراني لديها. ويتضمن القرار مجموعة

من المتطلبات والضوابط الهادفة إلى تعزيز منظومة الأمن السيبراني ورفع كفاءة البنية التكنولوجية لدى الشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **الرقابة المالية تصدر أول قواعد لحوكمة شركات التأمين وإعادة التأمين لتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم 200 لسنة 2025، والذي شمل أول قواعد حوكمة وملزمة لشركات التأمين وإعادة التأمين، وألزم القرار الشركات بإعداد لائحة داخلية للحوكمة تتضمن ميثاق عمل مجلس الإدارة ولجانه، وسياسات وإجراءات مفصلة للرقابة الداخلية، الالتزام، المخاطر، الاستثمار، الاكتتاب، تسوية المطالبات، إعادة التأمين، الائتمان، التعاقب الوظيفي، إدارة الأصول والالتزامات، المراجعة الداخلية، ميثاق الشرف والسلوك المهني، التناسب والملاءمة، الإبلاغ عن المخالفات(Whistle blowing) ، أمن المعلومات، عدم تعارض المصالح والإفصاح والشفافية، حماية أصول الشركة، المكافآت والمزايا، تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة وآثار التغيرات المناخية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **رئيس الرقابة المالية يشارك في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) بالعاصمة الإسبانية مدريد**

تأتي مشاركة الدكتور محمد فريد في هذه الاجتماعات، بصفته نائبًا لرئيس المنظمة ورئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة(GEMC) ، انطلاقًا من الدور المحوري الذي تقوم به الهيئة العامة للرقابة المالية داخل منظمة(IOSCO) ، التي تُعد المرجعية العالمية الأهم في وضع المعايير التنظيمية والإشرافية لأسواق المال، وتعزيز كفاءتها ونزاهتها وحماية المستثمرين فيها، إلى جانب دعم جهود التنسيق بين الهيئات الرقابية لمواجهة المخاطر الناشئة التي قد تؤثر على استقرار الأسواق المالية حول العالم. وذلك في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على استمرار التواصل والتفاعل مع المجتمع الرقابي الدولي، والمساهمة بفاعلية في صياغة السياسات والمعايير الدولية التي تسهم في تحقيق الشفافية والعدالة والاستدامة في الأسواق المالية.

- **الرقابة المالية تلزم شركات التأمين بضوابط لسرعة حسم شكاوى العملاء**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد القرار رقم (77) لسنة 2025، الذي ينظم التعامل مع شكاوى المتعاملين بالشركات والجهات العاملة في قطاع التأمين والمهن والأنشطة

المرتبطة به، ويضع القرار ضوابط شاملة لحماية وفحص الشكاوى في خطوة استراتيجية جديدة تستهدف حماية حقوق المتعاملين ورفع مستويات الشفافية والحوكمة داخل سوق التأمين.

- **رئيس الوزراء يُصدر النسخة المُحدثة من معايير المراجعة المصرية المُقترحة من هيئة الرقابة المالية بعد 17 عامًا من إصدارها**

في إطار دورها الريادي في تطوير الإطار الرقابي والتنظيمي للأسواق المالية غير المصرفية، قادت الهيئة العامة للرقابة المالية جهود إعداد وتحديث المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، في خطوة نوعية تهدف إلى تعزيز جودة التقارير المالية ورفع مستويات الشفافية والحوكمة في بيئة الأعمال المصرية.وقد أثمرت جهود اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى برئاسة الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة، عن إصدار دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، للقرار رقم 3725 لسنة 2025 بتطبيق المعايير المصرية الجديدة للمراجعة والفحص المالي وتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. ويمثل هذا القرار خطوة محورية نحو مواءمة الممارسات المهنية المحلية مع أحدث المعايير الدولية، بما يعزز الثقة في البيانات المالية للشركات ويجذب المزيد من الاستثمارات إلى السوق المصري.

- **الرقابة المالية تُصدر لأول مرة ضوابط قيد شركات إعادة التأمين وفروعها ومعايير التعامل معها في السوق المصري**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، ضوابط لتنظيم عمل شركات إعادة التأمين وفروعها في السوق المصري للمرة الأولى، ونص القرار رقم (230) لسنة 2025 على إنشاء قائمة لأول مرة لقيد شركات وفروع شركات إعادة التأمين المسموح بالتعامل معها من قبل شركات التأمين المُرخص لها بالعمل في مصر. كما اشترط ضرورة ألا تكون تلك الكيانات قد مارست أي أنشطة أضرت بالسوق المصري خلال السنوات الثلاث الأخيرة. واشترط القرار الحصول على تصنيف ائتماني سارٍ صادر عن إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية، بحيث لا يقل عن (B+) من وكالةA.M Best ، أو (BBB) من ستاندرد آند بورز S&P أو (BBB) من وكالة فيتش أو (Baa) من وكالة موديز.

- **الرقابة المالية تُلزم شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط قواعد بياناتها إلكترونيًا مع بيانات الهيئة**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، قرار رقم 236 لسنة 2025، بشأن إلزام شركات خدمات الإدارة العاملة في مجال صناديق الاستثمار بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط قواعد بياناتها إلكترونيًا مع قاعدة بيانات الهيئة، ونص القرار على إلزام شركات خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار بتوفير البنية التكنولوجية وأنظمة الحماية وأمن المعلومات التي تحددها الهيئة، واللازمة لربط قاعدة بياناتها مع قاعدة بيانات الهيئة، مع إتاحة بيانات الصندوق والقيمة الاسمية للوثيقة، وبيان يومي بعدد الوثائق القائمة لكل صندوق استثمار.

- **الرقابة المالية تتيح لشركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بالاستثمار المباشر في الذهب لأول مرة في مصر**

أصدرت الهيئة قرارًا جديدًا يمثل إطارًا تنظيميًا متكاملًا هو الأول من نوعه يفتح الباب أمام شركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتمكين عملائها من الاستثمار المباشر في المعادن النفيسة، وعلى رأسها الذهب، وذلك ضمن أطر آمنة وشفافة. ونص القرار رقم (228) لسنة 2025 على أنه يحق لشركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال الاستثمار في المعادن وعلى رأسها الذهب بشكل مباشر عند استثمار الأموال المقابلة للجزء الاستثماري من وثائق التأمين أو الأموال المقابلة لعقود تكوين الأموال شريطة الحصول على موافقة الهيئة.

- **الرقابة المالية توافق على إنشاء أول منصة رقمية للاستثمار في وثائق الصناديق العقارية**

وافقت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية بالهيئة العامة للرقابة المالية، على إنشاء أول منصة رقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري، والتي تقدمت بها شركة أزيموت للاستثمارات – مصر. تأتي هذه الخطوة تنفيذًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (125) لسنة 2025، والذي تضمن وضع أول ضوابط تنظم إنشاء وتشغيل المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري، بما يضمن حماية المستثمرين ويدعم استقرار ونمو القطاع.

- **الرقابة المالية تلغي تراخيص 258 جمعية ومؤسسة أهلية (فئة ج) لعدم الالتزام بضوابط ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد القرار رقم (258) لسنة 2025 بإلغاء تراخيص تمويل المشروعات متناهية الصغر الصادرة لنحو 258 جمعية ومؤسسة أهلية من الفئة (ج)، بسبب التقاعس عن الالتزام بالقواعد المنظمة وضوابط ممارسة النشاط، وذلك بعد سلسلة مطولة من المتابعة والفحص أثبتت إخلال تلك الكيانات بمتطلبات الإطار التشريعي الحاكم لنشاط التمويل متناهي الصغر وفق القانون رقم 141 لسنة 2014 وتعديلاته بالقانون رقم 201 لسنة 2020.

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط عمل لجنة حماية المتعاملين وتسوية المنازعات في مجال التأمين**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ، قرارًا ينظم عمل "لجنة حماية المتعاملين وتسوية المنازعات في مجال التأمين"، حيث حدد القرار رقم (254) لسنة 2025 اختصاص اللجنة بالنظر والفصل في كافة المنازعات التي تنشأ بين حملة الوثائق والمستفيدين أو الغير أو المقيدين بالمهن التأمينية من جهة، وأي من منشآت التأمين العاملة في السوق من جهة أخرى، وتشمل تلك المنشآت شركات التأمين وإعادة التأمين بجميع صورها سواء كانت تجارية أو تكافلية، وكذلك شركات التأمين الطبي المتخصصة والتأمين متناهي الصغر ومجمعات التأمين.

- **الرقابة المالية تُصدر ضوابط لتنظيم المقابل المادي لتسويق منتجات التأمين من خلال جهات التوزيع**

في خطوة حاسمة لتعزيز الانضباط داخل سوق التأمين المصري وحماية أموال حملة وثائق التأمين، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا لأول مرة لتنظيم الضوابط الخاصة بالمقابل المادي المستحق من شركات التأمين لجهات تسويق وتوزيع المنتجات التأمينية، بما يضمن عدم تحميل العملاء أي تكاليف مبالغ فيها قد تؤثر على عدالة الأسعار أو على استدامة واستمرارية الشركات. ويمثل القرار رقم (267) لسنة 2025 نقلة نوعية في رفع كفاءة السوق وتحقيق شفافية كاملة في منظومة التكاليف والعمولات والمكافآت الخاصة بالوسطاء والوكلاء، من خلال وضع قواعد واضحة توازن بين حقوق العملاء وحوافز التسويق وتُلزم الشركات باتباع الممارسات الفنية السليمة.

- **الرقابة المالية تُحدث "قفزة نوعية" في القطاع المالي غير المصرفي: إصدار أول "دليل خدمات متكامل" لتعزيز الشفافية وإتاحة البيانات**

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن إصدار أول دليل موحد لخدمات الهيئة، لتيسير بيئة ممارسة الأعمال للأفراد والشركات داخل النظام غير المصرفي وذلك في إطار دورها كجهة رقابية مستقلة مسئولة عن تنظيم وتطوير القطاع المالي غير المصرفي في جمهورية مصر العربية. ويمثل هذا الدليل غير المسبوق أداة تنفيذية محورية لتحقيق التحول المؤسسي وتعزيز كفاءة منظومة العمل، ويأتي في إطار رؤية الهيئة لتطوير بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز الشفافية وإتاحة البيانات، بما يدعم بناء قطاع مالي غير مصرفي قوي ومتطور، قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي.

- **الرقابة المالية تعلن انتهاء اتحاد التمويل الاستهلاكي من أول قاعدة بيانات موحدة لجهات تسييل التمويل الاستهلاكي وعمليات الاحتيال**

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية انتهاء لجنة مكافحة الاحتيال، باتحاد التمويل الاستهلاكي من إعداد أول قاعدة بيانات مركزية وموحدة للجهات والأفراد المتورطين في ممارسات ضارة كتسييل التمويل الاستهلاكي وعمليات الاحتيال، وذلك تنفيذًا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية الذي يُلزم الاتحاد بإعداد قائمة حظر تتضمن كل من يثبت قيامه بالتسييل النقدي للتمويل المخصّص للاستهلاك، وربطها إلكترونيًا بين الشركات ومقدمي الخدمة والهيئة لضمان المتابعة الفورية واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة. وتعد قاعدة البيانات بمثابة مرجعية لكافة الأطراف الفاعلة في النشاط من شركات ومقدمي خدمات، للاستعلام عن المتورطين في ممارسات ضارة بالنشاط قبل الدخول معهم في معاملات سواء على مستوى التعيين أو الحصول على تمويل أو التعامل معهم كتجار ضمن شبكة التجار المسموح بالتعامل معها.

- **الرقابة المالية تُلغي تراخيص 260 جمعية ومؤسسة أهلية للتمويل متناهي الصغر "إضافية" لمخالفتها الضوابط القانونية والرقابية**

في إطار جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتعزيز انضباط وكفاءة نشاط التمويل متناهي الصغر، أصدر مجلس إدارة الهيئة، قرارًا جديدًا بإلغاء تراخيص 260 جمعية ومؤسسة أهلية من الفئة (ج)، بعد ثبوت مخالفتها للضوابط القانونية والرقابية المنظمة للنشاط، ليصل بذلك عدد التراخيص الملغاة 518 جمعية ومؤسسة أهلية.

- **الرقابة المالية تُلزم صناديق التأمين الحكومية بالاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة في الأسهم**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار تنظيمي هو الأول من نوعه يُلزم هذه الصناديق بالاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصات المصرية عبر صناديق الاستثمار المفتوحة. ونص القرار على استثمار ما يتراوح بين 5% و20% من جملة أموال كل صندوق في الأسهم المقيدة إذا تجاوزت استثماراتها 100 مليون جنيه، على ألا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة في كل صندوق استثمار مفتوح 5% من جملة أموال الصندوق أو 10% من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار، أيهما أقل. وحددت الهيئة مهلة 6 أشهر لتوفيق الأوضاع، قابلة للتمديد عند الحاجة.

- **الرقابة المالية تصدر إطار تنظيمي شامل لنشاط إدارة برامج الرعاية الصحيةTPA**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، أول إطار تنظيمي شامل لمزاولة نشاط إدارة برامج الرعاية الصحية (Third Party Administrator – TPA)في مصر، بهدف دمج هذا النشاط ضمن منظومة الخدمات المالية غير المصرفية ورفع كفاءة الخدمات التأمينية، وتعزيز الثقة في السوق، وذلك ضمن استراتيجية الهيئة الهادفة لتعزيز الحوكمة وتنظيم سوق التأمين والرعاية الصحية. حيث تضمن القرار رقم (229) لسنة 2025 الإطار التنظيمي الجديد متطلبات الترخيص ورأس المال، والمعايير الفنية لإدارة المطالبات الطبية، والمعايير التكنولوجية والأمنية الحديثة.

- **الرقابة المالية تُصدر حزمة تنظيمات حاسمة لضبط نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، 4 قرارات تنظيمية جديدة بهدف تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي لنشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقرارات رقم 243 و244 لسنة 2025، والتي استهدفت الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر (شركات – جمعيات ومؤسسات أهلية)، إذ أخضعتها لضوابط قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بجانب إلزامها بإصدار تقارير رقابية دورية متعددة. فيما ألزمت القرارات رقم 245 و246 لسنة 2025، الكيانات (شركات

– جمعيات ومؤسسات أهلية) التي تمول المشروعات المتوسطة والصغيرة بإصدار تقارير رقابية دورية منها الشهرية والربع سنوية والسنوية.

- **الرقابة المالية تحدث المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**

انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية من تحديث المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول لمنتجات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (لأسعار شهر سبتمبر 2025) وذلك في إطار جهودها المستمرة لتعزيز مستويات الشفافية ورفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية. ويأتي تحديث المؤشر في إطار التزام الهيئة بنشر بيانات دورية ومحدثة تمكن المتعاملين من الاطلاع على إجمالي تكلفة التمويل ومقارنة الأسعار المطبقة من قبل الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط، بما يدعم اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة ويعزز من مستويات الإفصاح والشفافية داخل السوق.

- **الرقابة المالية تصدر نموذج وثيقة تأمين سند الملكية العقارية في مصر**

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن إطلاق نموذج وثيقة متخصصة من نوعها تحت مُسمى "تأمين سند الملكية العقارية"، والتي تمكّن شركات التأمين من تقديم تغطية تأمينية للمشترين ضد أي مخاطر متعلقة بصحة الملكية أو ظهور أي عوار في إثبات الملكية غير معروف قبل إتمام الشراء.

- **الرقابة المالية تكرم 13 شركة تصدرت تقييم تقارير إفصاحات الاستدامة والمناخ لعام 2024**

في إطار استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية لمواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق المالية، وفي ظل الاهتمام المتزايد بقضايا الاستدامة والمناخ على المستويين المحلي والدولي، نظّمت الهيئة ورشة عمل بعنوان «إفصاحات الاستدامة: من الالتزام إلى الجودة – 2025»، وذلك على هامش احتفالية تكريم الشركات الأفضل أداءً في مجال الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والمناخ.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg